

الجريدة الرسمية

الجريدة الرسمية - العدد ٥١ - ٢٠٢١/١٢/٢٣

٢٤٦٣

قوانين

قانون رقم ٢٥١

تعديل أحكام القانون رقم ٢١٩ تاريخ ٢٠٢١/٤/٨

(اتفاقية القرض الموقع بين الجمهورية اللبنانية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير لتنفيذ المشروع الطارئ لدعم شبكة الأمان الاجتماعي للاستجابة لجائحة كوفيد - ١٩ والأزمة الاقتصادية في لبنان)

أقر مجلس النواب،

وينشر رئيس الجمهورية القانون التالي نصه:

مادة وحيدة:

١ - تعدل أحكام اتفاقية القرض الموقع بين الجمهورية اللبنانية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير لتنفيذ المشروع الطارئ لدعم شبكة الأمان الاجتماعي للاستجابة لجائحة كوفيد - ١٩ والأزمة الاقتصادية في لبنان الصادرة بموجب القانون رقم ٢١٩ تاريخ ٢٠٢١/٤/٨ وذلك وفقا للجدول المرفق ربطا.

٢ - يعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية.

بعيدا في ١٧ كانون الأول ٢٠٢١

الامضاء: ميشال عون

صدر عن رئيس الجمهورية

رئيس مجلس الوزراء

الامضاء: محمد نجيب ميقاتي

رئيس مجلس الوزراء

الامضاء: محمد نجيب ميقاتي

أقتراح تعديل للإيضاحات والملاحق
اتفاقية القرض: المشروع الطارئ لدعم شبكة الأمان الاجتماعي للاستجابة
لجائحة كوفيد - ١٩ والأزمة الاقتصادية في لبنان

توضيحات وتعديلات من قبل الحكومة على أسئلة واستفسارات المجلس النيابي على اتفاقية القرض لدعم شبكة الأمان الاجتماعي. وقد تم مناقشة هذه البنود والموافقة عليها من قبل رئيس مجلس الوزراء، ووزارة الشؤون الاجتماعية، ووزارة التربية والتعليم العالي، ووزارة المالية والبنك الدولي. إن دور المجلس النيابي الكريم هو مراقبة عمل الحكومة في مدى تطبيق البنود الواردة في الورقة.

(الإيضاحات)

برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة: الذي سيتولى تنفيذ ومراقبة المعاملات المالية وإدارة توزيع بطاقات إلكترونية مسبقة الدفع للمستفيدين عبر وزارة الشؤون الاجتماعية ويمكن الاستعانة بالجيش اللبناني عند الاقتضاء بالاتفاق مع البنك الدولي على الآلية التي ستنتج بالتوزيع. بعد المفاوضات مع برنامج الأغذية العالمي تم الاتفاق في المرحلة الأولى من المفاوضات على تخفيض نسبة وحدة الدعم غير المباشر من ٤ - ٦,٥% إلى ١% والتي كانت ستدفع من قيمة التقديمات من المكونين الأول والثاني من الاتفاقية، وبنسبة المفاوضات تم تخفيضها إلى ٠,٥% تُدفع من أصل القرض وتُعوّض لاحقاً من الهبات التي قد يتم تأمينها.

ترشيح الدعم: لا تعديل.

التعاقد (التوظيف سابقاً): إن الحاجة هي فقط إلى ١١ خبير للعمل في تنفيذ وإدارة المشروع، لدى رئاسة مجلس الوزراء، ووزارة الشؤون الاجتماعية، ووزارة التربية والتعليم العالي. وتتعهد الحكومة بإنهاء عمل المتعاقدين وذلك عند انتهاء عقد إيجارة خدمة لكل متعاقد وبموجب خطة الشراء المحددة بالاتفاقية والاعتمادات المرصدة فيها. مع الإشارة إلى أنه فور انتهاء المشروع تعتبر جميع العقود ملغاة. وسيصار إلى الإعلان عن كل من لديه الرغبة بالتقدم للتعاقد على أن يكون الاختيار وفق التالي:

- اعتماد الآلية المنصوص عنها في الاتفاقية لاختيار متعاقدين من خبراء وتقنيين.
- تعمل وحدة الإدارة المركزية في رئاسة مجلس الوزراء مع وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة التربية والتعليم العالي على وضع الوصف الوظيفي والموافقة عليه من قبل البنك الدولي والذي على أساسه سيتم اختيار الموظفين.
- تحدد أجور المتعاقدين حسب الوصف الوظيفي المتفق عليه وخطة المشتريات الموافق عليها من قبل البنك الدولي.
- ينتهي التعاقد عند انتهاء المشروع.

خطة المشتريات: تُستبدل خطة المشتريات بجدول تقوم بإعداده الحكومة اللبنانية بالاتفاق مع البنك الدولي، تكون غايته تأمين وفر يتراوح ما بين ٦ إلى ٧ مليون دولار بالحد الأدنى لتحويله إلى الجزء الأول من أجل زيادة عدد العائلات التي تستفيد من المساعدات. كذلك سيقوم البنك بمساعدة الحكومة اللبنانية بالحصول على هبات إضافية عند توفرها.

ملاحظة: أي مبالغ إضافية من فرق سعر الصرف أو مصاريف تشغيلية لم تصرف أو تستهلك من قبل البنك الدولي وبرنامج الأغذية العالمي والوزارات المعنية لأي سبب كان سيتم إعادة برمجتها واستخدامها كتحويل للمستفيدين بإضافة عدد من الأسر المحتاجة.

الدفع بالليرة اللبنانية سابقاً: على وزارة الشؤون الاجتماعية، وزارة التربية والتعليم العالي، ووحدة الإدارة المركزية في رئاسة مجلس الوزراء دفع كافة المصاريف بالليرة اللبنانية أو العملة الأجنبية بحسب الآلية التي سيتفق عليها ما بين البنك الدولي ووزارة المالية ومصرف لبنان.

قواعد البيانات: تُستخدم منصة التسجيل IMPACT لتحديد الأسر التي تستفيد من البرنامج الطارئ لشبكات الأمان الاجتماعي (ESSN) وفق المعايير الواردة في هذا القانون (رقم ٢١٩)

التواصل: لا تعديل.

الزيارات المنزلية للتحقق من الأهلية (المسح سابقاً): سيعمد برنامج الأغذية العالمي على التعاقد مع شركات لإجراء الزيارات المنزلية لتعبئة الاستمارات للأسر الأكثر فقراً أو التي تعيش تحت خط الفقر، فيما يبقى الإشراف على العمل من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية والبنك الدولي وذلك حسب النقاط المحددة في الشروط المرجعية المتفق عليها بين الحكومة اللبنانية، البنك الدولي وبرنامج الأغذية العالمي.

كيفية اختيار المستفيدين: لا تعديل.

الأثر الرجعي: لا تعديل.

الناجون السوريون: لا تعديل.

اللجنة الوزارية: لا تعديل.

اللجنة التقنية لمتابعة مواضيع الشأن الاجتماعي: خلال العمل على تنفيذ المشروع، تراقب اللجنة التقنية لمتابعة مواضيع الشأن الاجتماعي، تقدم المشروع وتعمل على حل القضايا الناشئة ورفع القرارات اللازمة الى اللجنة الوزارية والتنسيق والتعاون على أعلى المستويات والإشراف الشفاف على البرامج. وتعمل أيضاً كسكرتاريا للجنة الوزارية.

اللجنة التقنية مؤلفة من: وزير الشؤون الاجتماعية / رئيساً، مدير عام وزارة الشؤون الاجتماعية، مدير عام وزارة التربية والتعليم العالي والمهني، مدير عام وزارة المالية، مدير عام الإحصاء المركزي مدير المشروع (رئاسة مجلس الوزراء)، مدير وحدة المشروع (وزارة الشؤون الاجتماعية)، ممثل عن مصرف لبنان، ممثل عن البنك الدولي، ممثل عن برنامج الغذاء العالمي، ممثل عن الاتحاد العمالي العام وممثل عن المجلس الاقتصادي الاجتماعي.

وحدة الإدارة المركزية في رئاسة مجلس الوزراء (في السرايا سابقاً): ستكون وحدة الإدارة المركزية في مجلس

الوزراء مسؤولة عن المهام الإدارية للمشروع بما فيها:

- إدارة الإحالات ونتائج الزيارات المنزلية،
- إصدار نتائج ولوائح العائلات المستفيدة،

- قيادة التحضيرات لإعداد دليل عمليات المشروع،
- إدارة قاعدة بيانات البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقراً، وشبكة الأمان الاجتماعي،
- التحقق من البيانات، والمراجعات مع قواعد البيانات الوطنية،
- معالجة بيانات الأسر وتقييمها وترتيبها حسب معادلات قياس مستوى الدخل، على اللجنة الوزارية
- مراجعة معادلات القياس والمعايير والموافقة عليها بناء على اقتراح اللجنة التقنية،
- المحافظة على معادلة قياس مستوى الدخل،
- إدارة مهام المتابعة والتقييم والرصد،
- إدارة مهام العمليات المتعلقة بالمشتريات والتوريدات والتعاقدات، والإدارة المالية، والتدقيق والمتابعة.

وحدة الإدارة المركزية في رئاسة مجلس الوزراء تتألف من: مدير الوحدة المركزية، مسؤول معلوماتية، مسؤول التواصل، خبير إحصائي، مسؤول إدارة مالية، مسؤول الإدارة والتقييم، مسؤول التوريدات والعقود، مسؤول معايير اجتماعية.

وحدة المشروع - وزارة التربية والتعليم العالي: لا تعديل

إنشاء وحدات جديدة: لا تعديل

حلقه وصل مع المستفيدين: لا تعديل

التقارير: لا تعديل

الاستشفاء: لا تعديل

تعاقد مع الجمعيات: لا تعديل

حماية المعلومات الشخصية للمستفيدين: لا تعديل

(الملاحق)

ملحق رقم ١ (الغاء)

ملحق رقم ٢ (الغاء) وإضافة ما جاء سابقاً في النص بخصوص خطة المشتريات

(اقتراح إضافة مادة إيضاحية جديدة)

النزاعات: تُحل النزاعات الناجمة عن العقود المرتبطة بتطبيق هذه الاتفاقية عن طريق التحكيم وذلك وفقاً لأحكام المادة ٨٠٩ من قانون أصول المحاكمات المدنية حسب الأحكام المنصوص عليها في العقود النموذجية المعمول بها لدى البنك الدولي بناء على اتفاقية القرض.

**اتفاقية القرض: المشروع الطارئ لدعم شبكة الأمان الاجتماعي للاستجابة
لجائحة كوفيد-١٩ والأزمة الاقتصادية في لبنان**

قبل التعديل	بعد التعديل
<p>توضيحات وتعديلات من قبل الحكومة على أسئلة واستفسارات المجلس النيابي على اتفاقية القرض لدعم شبكة الأمان الاجتماعي. وسيتم مخططة البنك الدولي من قبل وزير المالية بهذه التوضيحات والتعديلات. الالتزام لأصل مقترح المشروع والمصادقة عليها من قبل البنك الدولي في لبنان. ستلتزم الحكومة بتطبيق جميع البنود الواردة في الورقة.</p> <p>إن دور المجلس النيابي الكريم هو مراقبة عمل الحكومة في مدى تطبيق البنود الواردة في الورقة.</p>	<p>توضيحات وتعديلات من قبل الحكومة على أسئلة واستفسارات المجلس النيابي على اتفاقية القرض لدعم شبكة الأمان الاجتماعي. وقد تم مناقشة هذه البنود هذه الورقة والموافقة عليها من قبل رئيس مجلس الوزراء، ووزارة الشؤون الاجتماعية، ووزارة التربية والتعليم العالي، ووزارة المالية والبنك الدولي.</p> <p>إن دور المجلس النيابي الكريم هو مراقبة عمل الحكومة في مدى تطبيق البنود الواردة في الورقة. وقد تمت الموافقة على جميع بنود هذه الورقة من قبل رئيس مجلس الوزراء، ووزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة التربية والتعليم العالي، والبنك الدولي وبرنامج الأغذية العالمي.</p>
<p>برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة: الذي سيتولى تنفيذ وتوزيع بطاقات الكترونية مسبقة الدفع للمستفيدين عبر وزارة الشؤون الاجتماعية والجيش اللبناني مع مراقبة المعاملات المالية (ملحق رقم ١) لبرنامج الأغذية العالمي.</p> <p>بعد المفاوضات مع برنامج الأغذية العالمي تم الاتفاق في المرحلة الأولى من المفاوضات على تخفيض نسبة وحدة الدعم غير المباشر من ٤ - ٦,٥% إلى ١% والتي كانت ستدفع من قيمة التقديمات من المكونين الأول والثاني من الاتفاقية، ونتيجة المفاوضات خلال الأسبوع الماضي تم تخفيضها إلى ٠,٥% لتصبح ١,٥% بدلاً من ٤,٥% مع تكاليف الدعم غير المباشر، وهذا المبلغ سيتم دفعه كهيئة من البنك الدولي من برنامج صندوق التمويل الخاص بعملية الطوارئ للبنان (LSCPF). وليس من ميزانية القرض.</p>	<p>برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة: الذي سيتولى إدارة توزيع بطاقات الكترونية مسبقة الدفع للمستفيدين عبر وزارة الشؤون الاجتماعية والجيش اللبناني مع مراقبة المعاملات المالية (ملحق رقم ١) لبرنامج الأغذية العالمي.</p> <p>بعد المفاوضات مع برنامج الأغذية العالمي تم الاتفاق في المرحلة الأولى من المفاوضات على تخفيض نسبة وحدة الدعم غير المباشر من ٤ - ٦,٥% إلى ١% والتي كانت ستدفع من قيمة التقديمات من المكونين الأول والثاني من الاتفاقية، ونتيجة المفاوضات خلال الأسبوع الماضي تم تخفيضها إلى ٠,٥% لتصبح ١,٥% بدلاً من ٤,٥% مع تكاليف الدعم غير المباشر، وهذا المبلغ سيتم دفعه كهيئة من البنك الدولي من برنامج صندوق التمويل الخاص بعملية الطوارئ للبنان (LSCPF). وليس من ميزانية القرض.</p>

قبل التعديل	بعد التعديل
<p>ترشيد الدعم:</p> <p>التوظيف: إن الحاجة فقط إلى ١١ موظف للعمل في تشغيل أنظمة المعلومات المتعلقة بتنفيذ المشروع لدى رئاسة مجلس الوزراء، ووزارة الشؤون الاجتماعية، ووزارة التربية والتعليم العالي. وتتعهد الحكومة بانتهاء عمل الفريق بناء على مدة عقد إيجارة خدمة لكل متعاقد وبموجب خطة الشراء المحددة بالاتفاقية والاعتمادات المرصدة فيها. مع الإشارة إلى أنه فور انتهاء المشروع بعد ثلاث سنوات تعتبر جميع العقود ملغاة. وسيصار إلى الإعلان عن كل من لديه الرغبة بالتقدم للتوظيف على أن يكون الاختيار:</p>	<p>ترشيد الدعم: لا تعديل</p> <p>التعاقد (التوظيف سابقاً): إن الحاجة هي فقط إلى ١١ خبير للعمل في تنفيذ وإدارة المشروع، لدى رئاسة مجلس الوزراء، ووزارة الشؤون الاجتماعية، ووزارة التربية والتعليم العالي. وتتعهد الحكومة بانتهاء عمل المتعاقدين وذلك عند انتهاء عقد إيجارة خدمة لكل متعاقد وبموجب خطة الشراء المحددة بالاتفاقية والاعتمادات المرصدة فيها. مع الإشارة إلى أنه فور انتهاء المشروع تعتبر جميع العقود ملغاة. وسيصار إلى الإعلان عن كل من لديه الرغبة بالتقدم للتعاقد على أن يكون الاختيار وفق التالي:</p> <ul style="list-style-type: none"> • اعتماد الآلية المنصوص عنها في الاتفاقية لاختيار

<p>متعاقدين من خبراء وتقنيين.</p> <ul style="list-style-type: none"> تعمل وحدة الإدارة المركزية في رئاسة مجلس الوزراء مع وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة التربية والتعليم العالي على وضع الوصف الوظيفي والموافقة عليه من قبل البنك الدولي والذي على أساسه يتم اختيار الموظفين. تحدد أجور المتعاقدين حسب الوصف الوظيفي المتفق عليه وخطة المشتريات الموافق عليها من قبل البنك الدولي. ينتهي التعاقد عند انتهاء المشروع. 	<ul style="list-style-type: none"> اعتماد شركة متخصصة لاختيار موظفين يكون لديها الثقة والمعرفة ومعترف بها رسمياً في لبنان وإن يكون أجرها لقاء ذلك مدروساً. تعمل وزارة الشؤون الاجتماعية والبنك الدولي على وضع الوصف الوظيفي وعلى أساسه يتم اختيار الموظفين. أن يقاضى الموظفون برواتبهم بالليرة اللبنانية وأن لا يتجاوز الحد الأقصى للراتب الـ ٧ ملايين ليرة لبنانية كراتب أساسي لل فئة الأولى منهم. ينتهي التوظيف عند انتهاء المشروع.
<p>خطة المشتريات: تُستبدل خطة المشتريات بجدول تقوم بإعداده الحكومة اللبنانية بالانطلاق مع البنك الدولي، تكون غايته تأمين وفر يتراوح ما بين ٦ إلى ٧ مليون دولار بالحد الأدنى لتحويله إلى الجزء الأول من أجل زيادة عدد العائلات التي تستفيد من المعونات كذلك سيقيم البنك بمساعدة الحكومة اللبنانية بالحصول على هبات إضافية عند توفرها.</p>	<p>خطة المشتريات: تم التوافق على تنزيل الميزانية (الجدول مرفق ريثماً - ملحق برقم ٧) ليصبح حوالي ١٠٠ مليون دولار أمريكي والمخصص لتغطية المصاريف التشغيلية للمكونات ٢٠٢٠ و ٢٠٢١ - إن المبلغ المتبقي والبالغ قيمته حوالي ٢٠١ مليون دولار سوف يحوّل إلى الجزء الأول من المشروع والذي يعني بتوفير الحويلات النقدية، وسيساهم في زيادة ١٤.٢٥٧ عائلة تستفيد من القرض.</p> <p>سنعمل مع البنك الدولي لتحويل مبلغ يفوق ٥٠٠ مليون دولار كهيئة لتغطية وحدة الدعم غير المباشر في برنامج الأغذية العالمي (هـ م) وتكاليف دعم غير مباشر لبرنامج الأغذية العالمي البالغة (١٩٦.١٩٦.٨٩٦) والمبلغ المتبقي سوف يستخدم قسم منه على المسح للتحقق من العلاقات المحتاجة والقسم الآخر لتغطية مصاريف تشغيلية للبرنامج.</p>

قبل التعديل	بعد التعديل
<p>ملاحظة: أي مبالغ إضافية من فرق سعر الصرف أو مصاريف تشغيلية لم تصرف أو تستهلك من قبل البنك الدولي وبرنامج الأغذية العالمي والوزارات المعنية لأي سبب كان سيتم إعادة برمجتها واستخدامها كتحويل للمستفيدين بالإضافة عدد من الأسر المحتاجة.</p>	<p>ملاحظة: أي مبالغ إضافية من فرق سعر الصرف أو مصاريف تشغيلية لم تصرف أو تستهلك من قبل البنك الدولي وبرنامج الأغذية العالمي والوزارات المعنية لأي سبب كان سيتم إعادة برمجتها واستخدامها كتحويل للمستفيدين بالإضافة عدد من الأسر المحتاجة.</p>
<p>الدفع بالليرة اللبنانية: على وزارة الشؤون الاجتماعية، وزارة التربية والتعليم العالي، والوحدة المركزية في رئاسة مجلس الوزراء دفع كافة المصاريف بالليرة اللبنانية للشركات والماملين والموظفين والأشخاص وغيرهم، ويحظر دفع أي مبلغ بالعملة الأجنبية إلا لشراء معدات كأجهزة كمبيوتر وغيرها المسلوقة عن الخارج.</p>	<p>الدفع بالليرة اللبنانية: على وزارة الشؤون الاجتماعية، وزارة التربية والتعليم العالي، والوحدة المركزية في رئاسة مجلس الوزراء التقيّد والالتزام بدفع كافة المصاريف بالليرة اللبنانية للشركات والماملين والموظفين والأشخاص وغيرهم، ويحظر دفع أي مبلغ بالعملة الأجنبية إلا لشراء معدات كأجهزة كمبيوتر وغيرها المسلوقة عن الخارج.</p>
<p>قواعد البيانات: تُستخدم منصة التسجيل IMPACT لتحديد الأسر التي تستفيد من البرنامج الطارئ لشبكات الأمان الاجتماعي (ESSN) وفق المعايير الواردة في هذا القانون (رقم ٢١٩)</p>	<p>قواعد البيانات: سيتم فتح التسجيل على قاعدة بيانات حديثة لمدة شهر واحد ضمن معايير محددة وشفافة من وزارة الشؤون الاجتماعية التي ستقدم الية كافية لتسلم التسجيل مع الالتزام أن يكون وقابل البدء بذلك، قد تم تحضير استمارة يبين فيها رقم الهوية لكل فرد من أفراد العائلة وتستبدل الهوية بإخراج قيد إذا تمزق الحاصل على بطاقة هوية أو لأسباب مبررة وسيتم الموافقة على الاستمارة من قبل اللجنة الوزارية وستتم المقارنة والتدقيق مع برنامج استهداف الأسر الأكثر فقراً IMPACT و NPTP</p>

	<p>والبرنامج الوطني للتكافل الاجتماعي NSSP (مساعدة شهرية بقيمة ٤٨٠٠٠ ل.ل) ومراكز الشؤون الاجتماعية وستكون أولوية الاختيار للأسماء التي قدمت أرقام الهوية أو إخراج القيد في إطار المعايير المحددة على أن يتم الانتهاء من قاعدة بيانات الأسر الفائزة لمهلة أقصاها ٦ أشهر. تعتمد قاعدة البيانات للأسر الفائزة في كافة المشاريع الممولة من الدولة أو الجهات المانحة.</p>
--	--

بعد التعديل	قبل التعديل
<p>التواصل: لا تعديل</p> <p>الزيارات المنزلية للتحقق من الأهلية (المسح سابقاً) سيعد برنامج الأغذية العالمي على التعاقد مع شركات لإجراء الزيارات المنزلية لتعبئة الاستمارات للأسر الأكثر فقراً أو التي تعيش تحت خط الفقر، فيما يبقى الإشراف على العمل من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية والبنك الدولي وذلك حسب النقاط المحددة في الشروط المرجعية المتفق عليها بين الحكومة اللبنانية، البنك الدولي وبرنامج الأغذية العالمي.</p>	<p>التواصل: يستعمل وزارة الشؤون الاجتماعية على وضع آلية لتشغيل حوالي ٤٨٠ عامل اجتماعي لديها مع الاستعانة بأشخاص من الصابئة الأحمر وطلبة الجامعات والجمعيات والهيئات الإنسانية لتعبئة الاستمارات للأسر الأكثر فقراً أو التي تعيش تحت خط الفقر وسيتم دفع مستحقات إضافية للعمالين بالليرة اللبنانية من هبة البنك الدولي الذي سيقوم بتحويل الأموال إلى برنامج الأغذية العالمي الذي بدوره سيدفع إلى العمال الاجتماعيين كونه من المهبط جداً للتحويل المالي من البنك الدولي إلى وزارة الشؤون الاجتماعية. إن الهدف من المسح الشامل هو توسيع قاعدة البيانات للبرامج الاجتماعية لمساعدة المستحقين.</p>
<p>كيفية اختيار المستفيدين: لا تعديل</p>	<p>كيفية اختيار المستفيدين:</p>
<p>الأثر الرجعي: لا تعديل</p>	<p>الأثر الرجعي:</p>
<p>التأرجحون السوريون: لا تعديل</p>	<p>التأرجحون السوريون:</p>
<p>اللجنة الوزارية: لا تعديل</p> <p>اللجنة التقنية لمتابعة مواضيع الشأن الاجتماعي: خلال العمل على تنفيذ المشروع، ترأب اللجنة التقنية لمتابعة مواضيع الشأن الاجتماعي، تقدم المشروع وتعمل على حل القضايا الناشئة ورفع القرارات اللازمة إلى اللجنة الوزارية والتنسيق والتعاون على أعلى المستويات والإشراف الشفاف على البرامج. وتعمل أيضاً كسكرتاريا للجنة الوزارية.</p>	<p>اللجنة الوزارية:</p> <p>اللجنة التقنية لمتابعة مواضيع الشأن الاجتماعي: خلال العمل على تنفيذ المشروع، ترأب تقدم المشروع وتعمل على حل القضايا الناشئة ورفع القرارات اللازمة إلى اللجنة الوزارية والتنسيق والتعاون على أعلى المستويات والإشراف الشفاف على البرامج. وتعمل أيضاً كسكرتاريا للجنة الوزارية. كما ستعمل على:</p> <ul style="list-style-type: none"> • إدارة تقديم الطلبات والتحقق من المتقدمين (بما فيها جمع البيانات لقياس مستوى الدخل، وإزالة النتائج للوحدة المركزية) • تقديم الخدمات الاجتماعية • بناء قدرات العاملين الاجتماعيين في إدارة الحالات (ease management) • إدارة نظام الية معالجة المظالم (الشكاوى) • تنفيذ حملات التواصل والتوعية بالتنسيق مع وحدة الإدارة المركزية
<p>بعد التعديل</p>	<p>قبل التعديل</p>
	<p>تألف فريق العمل في وزارة الشؤون الاجتماعية في هذا</p>

<p>المشروع: مدير الوحدة، منسق العمل /التحقيق الميداني، مسؤول نظام الشكاوى، مسؤول التواصل، مسؤول قاعدة البيانات، مسؤول أعمال تكنولوجيا المعلومات، مسؤول برنامج - خدمات اجتماعية، مسؤول برنامج - التحويلات النقدية، مسؤول برنامج - التعليم.</p> <p>اللجنة التقنية مؤلفة من: وزير الشؤون الاجتماعية / رئيساً، مدير عام وزارة الشؤون الاجتماعية، مدير عام وزارة التربية والتعليم العالي، مدير عام إدارة التعليم المهني و التقني، مدير عام وزارة المالية، ممثل عن مصرف لبنان، مدير عام ادارة الإحصاء المركزي، المدير العام للمشروع، مدير وحدة المشروع - وزارة الشؤون الاجتماعية، ممثل عن البنك الدولي، ممثل عن برنامج الأغذية العالمي، ممثل عن الاتحاد العمالي العام وممثل عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي.</p>	<p>اللجنة التقنية مؤلفة من: وزير الشؤون الاجتماعية / رئيساً، مدير عام وزارة الشؤون الاجتماعية، مدير عام وزارة التربية والتعليم العالي، مدير عام إدارة التعليم المهني و التقني، مدير عام وزارة المالية، ممثل عن مصرف لبنان، مدير عام ادارة الإحصاء المركزي، المدير العام للمشروع، مدير وحدة المشروع - وزارة الشؤون الاجتماعية، ممثل عن البنك الدولي، ممثل عن برنامج الأغذية العالمي، ممثل عن الاتحاد العمالي العام وممثل عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي.</p>
<p>وحدة الإدارة المركزية في السجون - ستقوم بوزارة الشؤون الاجتماعية بإحالة الاستثمارات ونتائج المسح إلى الوحدة لتكون مسؤولة عن التالي:</p> <p>قيادة التحضيرات لإعداد دليل عمليات المشروع إدارة قاعدة بيانات البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقراً التحقق من البيانات، والمراجعات مع قواعد البيانات الوطنية، معالجة بيانات الأسر وتقييمها وترتيبها حسب معادلات قياس مستوى الدخل. على اللجنة الوزارية مراجعة معادلات القياس والمعايير والموافقة عليها بناء على اقتراح اللجنة التقنية المحافظة على معادلة قياس مستوى الدخل إدارة مهام المتابعة والتقييم والرصد إدارة مهام العمليات المتعلقة بالمشتريات والتوريدات والتعاقدات، والإدارة المالية، والتدقيق والمتابعة</p> <p>الوحدة المركزية مؤلفة من: مسؤول المعلوماتية، مسؤول التواصل، خبير إحصائي، مسؤول إدارة مالية، مسؤول المتابعة والتقييم، مسؤول التوريدات والعقود، مسؤول معايير اجتماعية.</p>	<p>وحدة الإدارة المركزية في رئاسة مجلس الوزراء (في سرايا سابقاً): ستكون وحدة الإدارة المركزية في مجلس الوزراء مسؤولة عن المهام الإدارية للمشروع بما فيها:</p> <p>- إدارة الاحالات ونتائج الزيارات المنزلية، - إصدار نتائج ولوائح العائلات المستهدفة، - قيادة التحضيرات لإعداد دليل عمليات المشروع، - إدارة قاعدة بيانات البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقراً، وشبكة الأمان الاجتماعي: - التحقق من البيانات، والمراجعات مع قواعد البيانات الوطنية، - معالجة بيانات الأسر وتقييمها وترتيبها حسب معادلات قياس مستوى الدخل، على اللجنة الوزارية مراجعة معادلات القياس والمعايير والموافقة عليها بناء على اقتراح اللجنة التقنية، - المحافظة على معادلة قياس مستوى الدخل، - إدارة مهام المتابعة والتقييم والرصد، - إدارة مهام العمليات المتعلقة بالمشتريات والتوريدات والتعاقدات، والإدارة المالية، والتدقيق والمتابعة.</p>

بعد التعديل	قبل التعديل
<p>وحدة الإدارة المركزية في رئاسة مجلس الوزراء مؤلفة من: مدير الوحدة المركزية، مسؤول معلوماتية، مسؤول التواصل، خبير إحصائي، مسؤول إدارة مالية، مسؤول الإدارة والتقييم، مسؤول التوريدات والعقود، مسؤول معايير اجتماعية.</p>	<p>الوحدة المركزية مؤلفة من: مسؤول المعلوماتية، مسؤول التواصل، خبير إحصائي، مسؤول إدارة مالية، مسؤول المتابعة والتقييم، مسؤول التوريدات والعقود، مسؤول معايير اجتماعية.</p>
<p>وحدة المشروع - وزارة التربية والتعليم العالي: لا تعديل</p>	<p>وحدة المشروع - وزارة التربية والتعليم العالي:</p>
<p>إنشاء وحدات جديدة: لا تعديل</p>	<p>إنشاء وحدات جديدة:</p>
<p>حلقة وصل مع المستفيدين: لا تعديل</p>	<p>حلقة وصل مع المستفيدين:</p>
<p>التقارير: لا تعديل</p>	<p>التقارير:</p>

الاستثناء:	الاستثناء: لا تعديل
تعاقب مع الجمعيات:	تعاقب مع الجمعيات: لا تعديل
حماية المعلومات الشخصية للمستفيدين:	حماية المعلومات الشخصية للمستفيدين: لا تعديل
	(الملاحق) ملحق رقم ١ (الغاء) ملحق رقم ٢ (الغاء) وإضافة ما جاء سابقاً في النص بخصوص المشتريات
	(اقتراح إضافة مادة إيضاحية جديدة) النزاعات: تُحل النزاعات الناجمة عن العقود المرتبطة بتطبيق هذه الاتفاقية عن طريق التحكيم وذلك وفقاً لأحكام المادة ٨٠٩ من قانون أصول المحاكمات المدنية حسب الأحكام المنصوص عليها في العقود النموذجية المعمول بها لدى البنك الدولي بناء على اتفاقية القرض.

الأسباب الموجبة

يهدف مشروع شبكة الأمان الاجتماعي بشكل عام إلى توفير التحويلات النقدية والخدمات الاجتماعية للبنانيين الفقراء الرازحين تحت خط الفقر المدقع والمهمشين والمتضررين من الازمة الاقتصادية وأزمة كوفيد ١٩ في لبنان، كما ويهدف إلى تقديم استجابة فورية وفعالة لمواجهة الطوارئ أو الازمات في حالة حدوثها.

ويتألف المشروع من خمسة أجزاء:

1 - توفير التحويلات النقدية لدعم الدخل الاساسي: مساندة برنامج التحويلات النقدية لتوفير التمويل للأسر اللبنانية الفقيرة المؤهلة لتلبية الاحتياجات الأساسية الغذائية وغير الغذائية.

2 توفير التحويلات النقدية الاضافية للطلاب المعرضين للمخاطر: دعم برنامج التحويلات النقدية الاضافية للأسر اللبنانية الفقيرة المؤهلة التي لديها أطفال ملحقون بالمدارس الحكومية لمساعدتهم في تحمل النفقات المدرسية.

3 - تقديم الخدمات الاجتماعية: تعزيز قدرات وأنظمة وزارة الشؤون الاجتماعية ومراكز التنمية الاجتماعية، لتنفيذ المهام وزيادة فرص حصول الأسر الفقيرة والمهمشة على الخدمات الاجتماعية من خلال وزارة الشؤون الاجتماعية ومراكز التنمية الاجتماعية والمنظمات المتخصصة التي يتم التعاقد معها.

4 - دعم تنفيذ برنامج شبكات الأمان الاجتماعي: إتاحة المجال لأصحاب المصلحة في

المشروع لتقديم الآراء والتعليقات وإحاطتهم بشأن أنظمة المشروع وتصميم وتنفيذ نظام للمتابعة والرصد والتقييم وتيسير سجل اجتماعي متكامل والقيام بأعمال التنسيق المشروع وإدارة الأنشطة في إطار المشروع.

5 - مكون الاستجابة في حالة الطوارئ المحتملة: تقديم الاستجابة الفورية لأزمة محتملة أو حالة طوارئ صحية.

وحيث أن التعديلات أتت نتيجة ملاحظات أوردتها المفوض بعد إقرار القانون مما يؤمن تنفيذ القرض وأهدافه.

لذلك، وعملاً بأحكام المادة ١١٠ من النظام الداخلي، ننقدم من المجلس النيابي الكريم باقتراح القانون الحالي بصفة المعجل المكرر، أملين درسه وإقراره.

قانون رقم ٢٥٢

فتح اعتماد إضافي في الموازنة العامة والموازنات

الملحقة لعام ٢٠٢١

لتغطية الانفاق الإضافي والضروري لهيئة أوجيرو

أقر مجلس النواب،

وينشر رئيس الجمهورية القانون التالي نصه:

المادة الأولى: أ - يفتح في الجزء الثاني من موازنة العام ٢٠٢١ اعتماد إضافي استثنائي بقيمة ٣٥٠,٥ مليار ليرة لتغطية الانفاق الإضافي الضروري وفقاً لما يلي: